● أخبار قصيرة

الصين: مستعدون للموافقة على تسريع صادرات المعادن إلى الاتحاد الأوروبي

قالت وزارة التجارة الصينية، في بيان، السبت، إن بكين على استعداد لتسريع عملية الفحص، والموافقة على صادرات المعادن الأرضية النادرة، إلى شركات الاتحاد الأوروبي.

ودخلت مشاورات الالتزام بالأسعار، بين الصين والاتحاد الأوروبي، بشأن السيارات الكهربائية صينية الصنع، المصدرة إلى التكتل، مرحلة نهائية، لكنها تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود من الجانبين، وفقاً للبيان.

كما أوضح البيان أن مناقشة هذه القضايا، جرى بين وزير التجارة الصيني، وانغ ون تاو، ومفوض التجارة بالاتحاد الأوروبي، ماروش شفتشوفيتش، في العاصمة الفرنسية باريس، في ٣ حزيران/يونيو الجاري. وأبدت الوزارة استعدادها «لفتح قناة خضراء للطلبات التي تستوفي الشروط لتسريع عملية الموافقة»، مشيرةً إلى أنها تولي أهمية كبيرة لمخاوف الاتحاد الأوروبي. ويعود أصل القضية، إلى قرار الصين، في أبريل/نيسان الماضي، المتصل بتعليق صادرات مجموعة واسعة من المعادن الأرضية النادرة، والمغناطيسات ذات الصلة، في اضطراب سلاسل التوريد الأساسية، لشركات صناعة السيارات، وشركات قطاع الطيران، والفضاء، وأشباه الموصلات، والمتعاقدين العسكريين في أنحاء العالم.

روسيا: أوكرانيا تؤجل استلام جثامين ٦ آلاف جندي وتبادل الأسرى

أكّد رئيس الوفد الروسي للمفاوضات مع أوكرانيا، فلاديمير ميدينسكي، يوم السبت، أنّ الجانب الأوكراني أجّل بشكلٍ مفاجئ استلام جثامين الجنود وتبادل أسرى الحرب، على الرغم من استعداد موسكو لتسليم أكثر من ٦٠٠٠ جثمان لجنود أوكرانيين.

وأشار إنّ روسيا دعت كييف إلى استلام جثامين ٦ آلاف جندي وضابط من القوات المسلحة الأوكرانية، حتى تتمكّن عائلاتهم من دفنهم بكرامة .وكتب في قناته في «تلغرام» للتواصل الاجتماعي أنّ «الجانب الأوكراني أرجأ بشكل غير متوقّع عملية الاستلام وتبادل الأسرى». وأضاف أنّ روسيا بدأت منذ ٦ حزيران/يونيو الجاري، نقل الجثامين، إذ وصلت الدفعة الأولى وتضمّ ١٢١٢ جثمانا إلى منطقة التبادل، فيما تنقل البقيّة تباعاً، كما دعا وسائل الإعلام الدولية إلى حضور للموقع والتحقّق من جاهزية روسيا للعملية.

مظاهرة أمام البرلمان الإيطالي تطالب بوقف إطلاق النار في غزة

تظاهرت مجموعة من الناشطين اليهود إلى جانب منظمات إيطالية مؤيدة لفلسطين أمام البرلمان الإيطالي مطالبة بوقف إطلاق النار في غزة رداً على تجديد التعاون العسكري بين إيطاليا وكيان العدو.

وحمل المشاركون في المظاهرة لافتات كتب عليها «اليهود يطالبون بوقف تسليح إسرائيل» و«إيطاليا، لا تتواطأ»، وعرضوا صوراً لأطفال قُتلوا في القصف الصهيوني على غزة.

من التحالف إلى العداء

ترامب وماسك؛ خلاف بلا حدود قد يغيّر ملامح النظام الأمريكي

الوفاق/ تشهد العلاقات السياسية بين دونالد ترامب وإيلون ماسك تحوّلاً دراماتيكياً؛ فقد تحول ماكان يُعتبر زواج مصالح مبني على الاتفاقات المشتركة وآمال السياسات الاقتصادية إلى مواجهة علنية، بلغت حد التهديد بقطع العقود الحكومية، والتلميح إلى علاقات مشبوهة، وحتى الدعوة إلى ترحيل ماسك من الولايات المتحدة. فما أسباب هذا التصعيد؟ وما تداعياته على السياسة والاقتصاد الأمريكي والعالمي؟

من شراكة مصالح إلى مواجهة علنية

كان التعاون المشترك بين ترامب وماسك يُعد بمثابة اتحاد استراتيجي جمع بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية. إذ ارتبطت صورة ترامب التي لا تعرف التهاون في الدفاع عن مصالح الحزب الجمهوري وفي الوقت نفسه رغبة ماسك للابتكار والتجديد في عالم الأعمال بتقديم عدد من الاتفاقيات والمبادرات التي تكوّنت على أساس منفعة متبادلة. لكن المسألة تعمّقت عندما تعارضت السياسات الاقتصادية والمالية، وتحديداً مشروع قانون الإنفاق الجمهوري الذي شكّل نقطة تحول مفصلية؛ إذ اختلفت وجهات النظر حول كيفية تخصيص الموارد والإنفاق الحكومي. هذا التباين الذي بان في شكل تصريحات لاذعة وتلميحات بقطع عقود ومبادرات تجارية، أبرز الفوارق الجوهرية بين شخصية ترامب المتشبثة بأسلوب السياسة التقليدية وشخصية ماسك التي تسلك طرقاً غير مألوفة في التعامل مع السياسيين والأعمال على حدٍ سواء.

أسباب الخلاف؛ التباين الأيديولوجي واختلاف الرؤية

يرجع الانقسام الملحوظ إلى عدة عوامل من بينها الاختلاف في الأطر الأيديولوجية والتوجهات الاقتصادية. فقد اعتمد ترامب على خطاب قومي محافظ يركز على حماية الصناعات الوطنية والحفاظ على مصالح الحزب الجمهوري، بينما يميل ماسك إلى رؤية تقنية مُستقبلية تشمل التوسع في الاستثمارات في قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والفضاء. وفي ظل مشروع الإنفاق الجمهوري الذي طالبت به التيارات المحافظة بطرق محددة لتوجيه الإنفاق، تبين أن ماسك يرى في مثل هذه السياسات عائقاً أمام التجديد والابتكار، وهو ما دفعه لإبداء مواقفه بشكلٍ صريح رغم مخاطر فقدان دعم السياسيين الذين كانوا يشهدون تعاوناً سابقاً.

تصاعد الأحداث والتهديد بقطع العقود

لم يبقَ الأمر عند الخطابات والتحفظات الرسمية؛ فقد تحوّل الخلاف إلى مناوشات علنية عبر وسائل الإعلام والاجتماعات الخاصة، حتى وصل الأمر إلى تهديد صريح بقطع العقود التجارية والاتفاقيات التي كانت تجمع بين الطرفين. وقد شهدت الساحة السياسية والمؤسسات الاقتصادية انقساماً حاداً إذ دعا أحد أبرز حلفاء ترامب إلى إجراءات صارمة تصل إلى دعوات لترحيل ماسك، مما يعكس مدى تأزم الموقف وتحوله من خلاف بسيط إلى نزاع يحتمل أن يؤثر على مصالح اقتصادية وسياسية ضخمة. هذا التصعيد لم يقتصر على أوجه الخلاف فحسب، بل فاجأ أيضاً المثقفين والخبراء الذين كانوا يرون في زواج المصالح المبني على التعاون تحالفاً حيوياً يصب في مصلحة الاقتصاد الأمريكي والسياسة الحزبية، لكنه الآن تحول إلى رمز للصراعات الداخلية مع احتمالات كبيرة لتأثيرها على الثقة في العملية السياسية داخل الحزب الجمهوري.

تداعيات الانقسام على السياسة الداخلية والاقتصاد الأمريكي

يترتب على هذا الخلاف تداعيات عدة تؤثر بشكلٍ مباشر على كلٍ من المنظومة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة. فمن الناحية السياسية، قد يؤدي الانقسام بين رموز القوة داخل الحزب الجمهوري إلى إعادة هيكلة الانقسامات الداخلية وإلى تغير في معادلات النفوذ والولاءات، مما قد يؤثر على قدرة الحزب في التصدي للتحديات الوطنية والدولية. أما من الناحية الاقتصادية، فإن تهديدات قطع العقود وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع شركات ماسك قد تفضي إلى اضطرابات في الأسواق المالية وعلى صعيد المشاريع ذات القيمة الكبيرة، كما أن ثقة المستثمرين قد تتأثر سلباً بمنظومة العلاقات التي تبدأ بالتفكك بعد أن اعتُبرت سابقاً مثالاً على التعاون بين السياسة ورأس المال.

آفاق المستقبل؛ هل نقطة اللاعودة تلوح في الأفق؟

مع تصاعد أوجه الخلاف وتزايد الخطابات الحادة، يطرح العديد من المراقبين تساؤلات حول إمكانية العودة إلى حالة الشراكة التي جمعت بين ترامب وماسك في السابق. إذ إن استمرار هذا النزاع قد يدفع كِلا الطرفين إلى تبني مواقف أكثر تشدداً تتعارض مع مصالحهم المشتركة، وقد تصبح العلاقات بينهما نقطة تحول تتعدى حدود العلاقات الشخصية لتنعكس على السياسة الوطنية والاقتصادية. هناك احتمالات عدة؛ فقد يؤدي التوصل إلى تسوية وسطية إلى إعادة تنظيم قوى التحالف داخل الحزب الجمهوري وتحقيق استقرار مؤقت، أو على النقيض، قد يصل النزاع إلى درجة من الانقسام العميق يصعب فيه إعادة بناء الثقة، مما يجعل النقطة التي لا رجعة منها واقعاً على المدى القريب أو البعيد.

يظهر الخلاف بين دونالد ترامب وإيلون ماسك بأن هناك رؤى مستقبلية متباينة حول كيفية إدارة الاقتصاد والسياسات العامة في امريكا

ترامب وماسك، تدمير متبادل

هناك عدد من الطرق يُمكن أن يدمر بها ترامب وماسك بعضهما، وذلك عبر إعادة توجيه الموارد المالية والسياسية إذ يمتلك ماسك ثروة تقدر بمليارات الدولارات؛ فقد أنفق أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لدعم حملة ترامب الانتخابية. في حال انعكاس الموازين، قد يعيد ماسك استغلال هذه الموارد لتمويل حملات معارضة ضد الجمهوريين وحلفاء ترامب، مما يعمّق الانقسام داخل صفوف الحزب ويضعف الدعم السياسي للرئيس. كما يمكنه استخدام منصة «إكس» كأداة للاستفزاز فماسك يعد مالكًا لمنصة التواصل الاجتماعي «إكس»، والتي تحولت إلى ساحة صراع إعلامية. فمن خلال تغريدات وتصريحات ناقدة، يمكنه نشر معلومات أو تلميحات تفيد بأنه يمتلك معلومات داخلية حساسة، مما قد يثير الفوضى ويضع ترامب وعناصره تحت ضغط إعلامي وسياسي متزايد.

كذلك يمكن لماسك أن يضغط على الإدارة للكشف عن ملفات سرية، كما حدث في قضية وثائق جيفري إبستين؛ إذ أفاد بأن تأخير رفع السرية عن بعض الوثائق قد كان لتفادي الكشف عن اسم ترامب. هذا التلميح يُضع الرئيس في موقف دفاعي قد يفضي إلى فقدان الثقة في جهات اتخاذ القرار، ويمكنه ذلك تعطيل المشاريع الحيوية عبر الأصول التجارية فقد أعلن ماسك تهديده بإيقاف تشغيل مركبة «دراغون» الفضائية التابعة لشركته «سبايس إكس»، وهي الوسيلة الرئيسية التي تُستخدم لإرسال رواد الفضاء والبضائع إلى محطة الفضاء الدولية. هذا الإجراء ليس مجرد خطوة تجارية، بل يُثري أوجه الضغط على الإدارة، مع تأثير محتمل على مكانة الولايات المتحدة في سباق الفضاء.

في المقابل يُعد ترامب قادرًا على استغلال صلاحياته الرئاسية لإلغاء العقود الحكومية، والتي تُعتبر شريان حياة للشركات التابعة لماسك، مثل «تسلا» و«سبايس إكس». ففي عام ٢٠٢٤، كانت تلك الشركات قد حصلت على عقود بقيمة ثلاثة مليارات دولار موزعة على حوالي ١٠٠ عقد مع ١٧ وكالة حكومية، إلغاء هذه العقود قد يحدث زلزالًا في أسواق المال ويضع الشركات في موقف حرج اقتصاديًا. كما يمكن لترامب، وبواسطة سلطاته التنفيذية، أن يقوم بسحب التصاريح الأمنية التي حصل عليها ماسك نتيجة للعقود الحكومية، مثل التعاون مع وكالة «ناسا». هذا الإجراء سيشكل عقبة كبيرة لخطة ماسك المستقبلية، خاصةً في ظل المشاريع التكنولوجية والفضائية التي تعتمد بشكلٍ أساسي على الوصول إلى المعلومات والتعاون مع الجهات الحكومية.

ختاماً في خضمّ هذه التطورات الدراماتيكية، يظهر أن الخلاف بين دونالد ترامب وإيلون ماسك ليس مجرد نزاع شخصي أو اختلاف في الآراء فحسب، بل هو انعكاس لتصارع بين رؤى مستقبلية متباينة حول كيفية إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه السياسات العامة.

على خلفية الاحتجاجات؛ أمريكا تنشر ٢٠٠٠ جندي في لوس أنجلس

وقّع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مذكرةً لنشر ٢٠٠٠ من أفراد الحرس الوطني في لوس أنجلس، بهدف تفريق الاحتجاجات الممتدة لليوم الثاني ضد مداهمات الهجرة، التي نفّذتها «هيئة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك»، «ICE»، واعتقلت فيها ٤٤ مهاجراً، على الأقل. بدوره، أعلن وزير الدفاع الأميركي، بيت هيغسيث، أنّ البنتاغون يقوم بتعبئة الحرس الوطني فوراً، من أجل دعم «ICE» في لوس أنجلس

وفي منشور عبر حسابه في منصة «إكس»، هدّد هيغسيث بأنّه «ستتم تعبئة جنود مشاة البحرية في معسكر بندلتون أيضاً، في حال استمرار العنف»، مشيراً إلى أنّ هؤلاء «في حالة تأهب قصوى».

«خطوة ستصعّد التوترات»

من جهته، اعترض حاكم ولاية كاليفورنيا، غافين نيوسوم، وهو ديمقراطي، على هذا الإجراء، واصفاً خطوة الرئيس بأنّها «تتعمّد التحريض، ولن تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات وهي مهمة خاطئة وستؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور». واتهم نيوسوم الحكومة الفدرالية بـ«الاستيلاء على الحرس الوطني في كاليفورنيا، ونشر ٢٠٠٠ جندي فيها، لا بسبب وجود نقص في قوات إنفاذ القانون، بل لأنّهم يريدون مشهداً استعراضياً». ووفق ما أوضحه مكتب نيوسوم، فإنّ ترامب قام بتحويل جزء من الحرس الوطني في كاليفورنيا إلى سلطة فدرالية، بموجب ما يُعرف بـ«سلطة الباب العاشر»، الأمر الذي يضعه هو، لا الحاكم، على رأس القيادة.

احتجاجات ضد «ICE» لليوم الثاني

يُذكر أنّ خطوة البيت الأبيض جاءت بعد امتداد الاحتجاجات في لوس أنجلس ضد «ICE» لليوم الثاني، حيث أظهرت مشاهد قيام متظاهرين بمهاجمة عناصر وآليات. ولوّح المتظاهرون بعلم المكسيك، التي يمثّل مواطنوها نسبةً كبيرةً من المهاجرين في لوس أنجلس وكاليفورنيا، في حين ردّت القوات على المحتجين بإلقاء القنابل الدخانية باتجاههم.

أعضاء في البرلمان الأوروبي يطالبون كيان العدو بضمان أمن السفينة «مادلين»

طالب أكثر من ٢٠٠ عضو في البرلمان الأوروبي، من عدة دول أوروبية، في رسالة مفتوحة، كيان العدو الصهيوني بـ«ضمان سلامة جميع من هم على متن السفينة الإنسانية، مادلين، والسماح بعبور آمن ومن دون عوائق إلى غزة، والسماح بالدخول الفوري لشحناتها الإنسانية».

وتدعو الرسالة حكومات ٩ دول، وهي فرنسا، والسويد، وألمانيا، وإسبانيا، والبرازيل، وتركيا، وهولندا، واليونان، ومصر، إلى «المطالبة بتأمين مرور آمن للسفينة واحترام كيان العدو للقانون الدولي». ودعا ١٠ خبراء في الأمم المتحدة، في ٢ حزيران/يونيو، إلى ضمان توفير مرور آمن لـ «مادلين»، كما حصدت الحملة أكثر من ٧٤ ألف توقيع. في المقابل، كان «الجيش الصهيوني»، قد هدد، سابقاً، بـ«اعتراض أي سفينة، تحاول الوصول إلى غزة، من دون تنسيق».